الخـاتمـة

سجل عدد المؤسسات والشركات العامة المكونة للمحفظة العامة استقرارا نسبيا. وقد توسعت المحفظة أساسا عبر المساهمات الجديدة لصندوق الإيداع والتدبير.

وبصفة عامة وبالرغم من ارتفاع أسعار الطاقة والتخلي عن ديون الفلاحين اللذين أثرا سلبا على نتائج كل من المكتب الوطني للكهرباء والقرض الفلاحي للمغرب، سجلت المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمنشآت العامة تحسنا ملحوظا يعكس فعالية تدابير التطهير وإعادة الهيكلة التي تم القيام بها خلال السنوات الفارطة.

كما أن إصلاحات مؤسساتية وعمليات إعادة هيكلة غير مسبوقة شملت مؤسسات مالية عامة وعلى الخصوص القرض الفلاحي للمغرب والقرض العقاري والسياحي.

وقد ساهم تطور سياسة التعاقد بين الدولة والمنشآت العامة في توضيح الرؤية فيما يتعلق بالبرامج الاستثمارية لهذه الهيآت من جهة، وترسيخ ثقافة المردودية وتقييم النتائج من جهة أخرى.

وفيما يرتبط بالتدبير المفوض للمرافق العامة، أصبح المغرب يتوفر لأول مرة، بفضل القانون رقم 05-54 الصادر في مارس 2006، على إطار تشريعي موحد وشفاف يبرز التزامات وحقوق الشركاء مع إعطاء المستثمرين المغاربة والأجانب ثقة ووضوح رؤية أكثر.

ويجب تدعيم هذه المكتسبات عبر إجراءات جديدة لمواصلة دينامية التنمية والإصلاحات، كما يتحتم وضع برامج خاصة لإعادة التوازنات المالية لبعض المنشآت التي لازالت توجد في وضعية صعبة.

كما أنه من الضروري استكمال عملية تحويل الصناديق الداخلية للتقاعد وتثبيت استثمارات بعض المنشآت العامة مع الأخذ بعين الاعتبار لمديونيتها.

وفي هذا الإطار، سيتم إنجاز عمليات جديدة لإعادة هيكلة قطاعات الكهرباء والماء والفوسفاط ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذا استكتشاف إمكانيات جديدة للخوصصة والتدبير المفوض وفتح رأسمال بعض المنشآت العامة، خاصة في القطاعات التجارية والبنيات التحتية.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم الحرص باستمرار على تحسين مردودية المحفظة العامة وكذا مساهمتها في الميزانية العامة للدولة مع مواصلة تدعيم مبادئ الحكامة والشفافية.

الفهرس